

مسار السلام الأفغاني عملية غامضة مفتوحة على كل الاحتمالات

احتمالات التوصل إلى اتفاق دائم وشامل لإنهاء الصراع الأفغاني، والذي لم تكن بوادره مشرقة على الإطلاق رغم كل شيء، تبدو قاتمة بشكل متزايد، فبعد عدة أشهر من الجدل حول القضايا الأولية، بات وفدا الحكومة وحركة طالبان في العاصمة القطرية الدوحة على وشك معالجة العديد من القرارات الصعبة المطلوبة لتشكيل نظام سياسي جديد، لكن العملية برمتها لا تزال تسير على رمال متحركة.

استمرار ارتفاع مستوى العنف في البلاد، قد تجد حكومة كابول قريباً أن الاستمرار في المحادثات أمر مكلف للغاية من الناحية السياسية. وبغض النظر عن السبب، إذا انهارت المفاوضات، فإن ردود الفعل بين الجمهور الأفغاني المحيط والنخبة السياسية المفككة والمجتمع الدولي المحيط بشدة يمكن أن تحدد مستقبل حكومة أشرف غني والجمهورية الإسلامية في أفغانستان.



مارفن جي وينباوم
طالبان تظهر نفسها
أنها ليست مستعجلة
لإنهاء إراقة الدماء

وفي أعقاب مفاوضات السلام الفاشلة، يمكن أن نتوقع من الحكومة أن تعبر عن ثققتها في قدرة البلاد على القتال، وستنصر على أن قوات الأمن والدفاع الوطني الأفغانية قادرة على الدفاع عن الدولة، حتى في مواجهة هجمات طالبان المتزايدة شبه المؤكدة ذات النطاق والشدة الأكبر. وأجرت القوات الأفغانية منذ بعض الوقت عمليات برية بشكل مستقل ونمت ببطء قوة جوية فعالة في إبقاء المراكز السكانية الرئيسية بعيداً عن أيدي المسلحين. ولكن حتى مع استمرار المساعدة المالية الأميركية لقوات الدفاع الوطني الأفغانية، فإن رحيل معظم أو كل القوات الأجنبية والمتعاقدية الخاصين، وخاصة فقدان الدعم الجوي التكتيكي الأميركي، سيختبر قوة الجيش الأفغاني وموثوقيته.

ويمكن أن يكون ذلك بمثابة عامل تسريع قوي لمعدل الهروب العسكري المرتفع بالفعل الذي يؤدي بعد ذلك إلى تفكك قوات الأمن الأفغانية وقد يؤدي نقل الفارين من معادتهم وتدريبهم إلى الميليشيات المختلفة في جميع أنحاء البلاد إلى إشعال حرب أهلية فوضوية وأكثر تدميراً. وتقول شانتلي مارييت دي سوزا الباحثة غير المقيمة في معهد الشرق الأوسط وأحد أعضاء هيئة التدريس الزائرين في الكلية الحربية البحرية الأميركية إن انهيار محادثات السلام قد يؤدي إلى زيادة الانقسام بين النخب السياسية الأفغانية على أسس عرقية وإقليمية، فقد كانت لديها أفكار منفصلة حول إجراء محادثات السلام.

ومن المرجح أن يجدد العديد من أصحاب النفوذ البارزين الذين يمثلون الميليشيات التهديدات بشن هجماتهم العسكرية ضد طالبان. ومن بين السياسيين المعارضين، سيلقي الكثيرون باللوم على انهيار المفاوضات بسبب العوائق التي أنشأها عمداً الرئيس وحلفاؤه السياسيون. ونمة احتمال بان ينفرط عقد الهدنة المضطربة بين الرئيس أشرف غني ومنافسه المخضرم عبدالله وقد يحذو بعض السياسيين حذو زعيم المتطرفين السابق قلب الدين حكمتيار في التواصل مع طالبان لاستكشاف كيف يمكن حماية مصالحهم في ظل حكومة مؤقتة أو إمارة مستعدة.



طالبان تواصل لعبة كسب الوقت

الدوحة - يخشى المراقبون وبشكل سيء بالنسبة إلى المفاوضات الجارية مع الحكومة الأفغانية من أن طالبان سواء بدافع الثقة في موقفها التفاوضي القوي أو من قناعاتها الأساسية، ستستنفذ عملية السلام، والتي تسير ببطء شديد حيث لم تُظهر الحركة حتى الآن أي ميل للتنازل عن قضايا ذات مضمون حقيقي. وعلى خلفية تصاعد العنف في أفغانستان ترفض الحركة قبول وقف إطلاق النار، وهو ما بدأ واضحاً من خلال استمرار هجماتها في البلاد، ما فسره المحللون ومن بينهم مارفن جي وينباوم مدير دراسات أفغانستان وباكستان في معهد الشرق الأوسط بان الحركة تظهر نفسها أنها ليست في عجلة من أمرها لإنهاء إراقة الدماء في البلاد.

والأمر الأكثر إثارة للقلق هو أن المحادثات أكدت وجود فجوة واسعة بين الأطراف المتصارعة في رؤيتها لدولة ومجتمع أفغاني في المستقبل. ويرى باحثون في مركز أوراسيا ريفيو الأميركي للدراسات والبحوث أن مشاركة طالبان في محادثات السلام في الدوحة لا تهدف إلى رسم مستقبل أفغانستان بقدر ما تهدف إلى إبقاء الولايات المتحدة في الاتفاق المبرم في فبراير الماضي، والذي أزمها بسحب جميع القوات من أفغانستان بحلول نهاية أبريل المقبل. ومع رحيل القوات الأميركية والقوات الأجنبية الحليفة، يمكن أن تكون طالبان في طريقها إلى الصعود السياسي، إن لم يكن عن طريق التمر على طاولة المفاوضات ثم في ساحة المعركة.

ويعتقد وينباوم أنه مع إدراك الحركة للعقبات التي تلوح في الأفق، يواصل معظم الأفغان إلى جانب جزء كبير من المجتمع الدولي إيمانهم بالنجاح النهائي لعملية السلام الحالية. ويقول إن الأفغان فهموا أن الانتصار العسكري على طالبان غير قابل للتحقيق وصددهم لفكرة الحرب لا ينتهي، فقد وضعوا قوتهم في الدبلوماسية والأمل هو أن تكون الحركة، التي تدرج الصعوبات في تحقيق نصر عسكري كامل، على استعداد لتوقيع اتفاق سياسي بمجرد انتزاع الجماعة تنازلات كافية. وفي نهاية المطاف، يُنظر إلى طالبان على أنها جهة فاعلة في المعاملات. وهذه المتحذات عن هذه المسألة "قبي الكثير من القضايا الثنائية بين الولايات المتحدة وتركيا، لأسباب لا تزال غير قابلة للتفسير، بدأ ترامب سعيداً تماماً بانحيازها إلى جانب أردوغان".

وأشار دانفورت إلى أنه في قضية الأسلحة الروسية وقضية بنك خلق تضمنت جهود ترامب لاستيعاب أردوغان تقويض سيادة القانون في الولايات المتحدة.

لا أهداف إستراتيجية من نواح عديدة، عكس تعامل ترامب مع تركيا وقضية بنك خلق علاقته الأوسع مع أنقرة، وعندما اشترت تركيا أنظمة دفاع جوي روسية الصنع، يعاقب عليها بعقوبات إلزامية بموجب القانون الأميركي، تتردد ترامب في فرض هذه العقوبات.

وقال سميتش، الرئيس السابق لمكتب مراقبة الأصول الأجنبية، "الخطورة الأكبر من الاتهامات هي مزاعم أن النظام المالي الأميركي قد تم استخدامه وإساءة استخدامه بطريقة تقوض سلامة تلك العقوبات ضد إيران في تلك الفترة، حيث كان برنامج الأسلحة النووية احتمالاً حقيقياً".

وقال تيلرسون إنه لم تكن هناك سياسة خارجية أو هدف إستراتيجي وراء سلوك الرئيس تجاه أردوغان وبنك خلق، وهذا ما جعل الأمر صعباً دائماً في التعامل مع المواقف التي يبدو أن الرئيس يريد من خلالها إغاثة شخصيات استبدادية، مثل أردوغان وزعيم كوريا الشمالية، كيم جونج أون".

كيف ساعد ترامب إيران على تفادي الحظر بمساعدة تركية

افتتان ترامب بأردوغان كان متجنزراً في سياسة تبادل المصالح



مقايضات ولامبالاة على حساب الأمن القومي

في المقابل. وقال بولتون إن ترامب قال لأردوغان "أنا أفعل ذلك من أجلك فقط". ولم تطرح إدارة ترامب أبداً أي مصلحة للأمن القومي كسبب لإلغاء القضية وسيكون من الصعب الضغط عليها لإبراز ذلك السبب، حيث تخضع الطرف عن الجهود الإيرانية الهائلة للتهرب من العقوبات وتأمين مليارات الدولارات بشكل مباشر ضد الأمن القومي الأميركي.

في المقابل. وقال بولتون إن ترامب قال لأردوغان "أنا أفعل ذلك من أجلك فقط". ولم تطرح إدارة ترامب أبداً أي مصلحة للأمن القومي كسبب لإلغاء القضية وسيكون من الصعب الضغط عليها لإبراز ذلك السبب، حيث تخضع الطرف عن الجهود الإيرانية الهائلة للتهرب من العقوبات وتأمين مليارات الدولارات بشكل مباشر ضد الأمن القومي الأميركي.

في المقابل. وقال بولتون إن ترامب قال لأردوغان "أنا أفعل ذلك من أجلك فقط". ولم تطرح إدارة ترامب أبداً أي مصلحة للأمن القومي كسبب لإلغاء القضية وسيكون من الصعب الضغط عليها لإبراز ذلك السبب، حيث تخضع الطرف عن الجهود الإيرانية الهائلة للتهرب من العقوبات وتأمين مليارات الدولارات بشكل مباشر ضد الأمن القومي الأميركي.

في المقابل. وقال بولتون إن ترامب قال لأردوغان "أنا أفعل ذلك من أجلك فقط". ولم تطرح إدارة ترامب أبداً أي مصلحة للأمن القومي كسبب لإلغاء القضية وسيكون من الصعب الضغط عليها لإبراز ذلك السبب، حيث تخضع الطرف عن الجهود الإيرانية الهائلة للتهرب من العقوبات وتأمين مليارات الدولارات بشكل مباشر ضد الأمن القومي الأميركي.

في المقابل. وقال بولتون إن ترامب قال لأردوغان "أنا أفعل ذلك من أجلك فقط". ولم تطرح إدارة ترامب أبداً أي مصلحة للأمن القومي كسبب لإلغاء القضية وسيكون من الصعب الضغط عليها لإبراز ذلك السبب، حيث تخضع الطرف عن الجهود الإيرانية الهائلة للتهرب من العقوبات وتأمين مليارات الدولارات بشكل مباشر ضد الأمن القومي الأميركي.

في المقابل. وقال بولتون إن ترامب قال لأردوغان "أنا أفعل ذلك من أجلك فقط". ولم تطرح إدارة ترامب أبداً أي مصلحة للأمن القومي كسبب لإلغاء القضية وسيكون من الصعب الضغط عليها لإبراز ذلك السبب، حيث تخضع الطرف عن الجهود الإيرانية الهائلة للتهرب من العقوبات وتأمين مليارات الدولارات بشكل مباشر ضد الأمن القومي الأميركي.

في المقابل. وقال بولتون إن ترامب قال لأردوغان "أنا أفعل ذلك من أجلك فقط". ولم تطرح إدارة ترامب أبداً أي مصلحة للأمن القومي كسبب لإلغاء القضية وسيكون من الصعب الضغط عليها لإبراز ذلك السبب، حيث تخضع الطرف عن الجهود الإيرانية الهائلة للتهرب من العقوبات وتأمين مليارات الدولارات بشكل مباشر ضد الأمن القومي الأميركي.

ستبدأ محكمة جزئية أميركية بعد أسابيع محاكمة ما يُزعم أنه أكبر مخطط للتهرب من العقوبات على الإطلاق، بقيمة تقدر بعشرين مليار دولار، يقول المدعون إن بنك خلق التركي نفذته بالتواطؤ مع كبار المسؤولين الحكوميين الأتراك، لمساعدة إيران على تجنب العقوبات التي فرضتها إدارة الرئيس دونالد ترامب، والذي كان افتتانه بسياسة الرئيس رجب طيب أردوغان أحد الدوافع الرئيسية على ما يبدو في سياسة تبادل المصالح على حساب الأمن القومي للولايات المتحدة.

واشنطن - يجد الرئيس الأميركي المنتهية ولايته دونالد ترامب نفسه متورطاً في قضية مثيرة للجدل تتعلق بتقديم تسهيلات للرئيس التركي رجب طيب أردوغان من خلال بنك خلق التركي للاتفاف على العقوبات الأميركية المفروضة على إيران.

وإذا تم إثبات التهمة على بنك خلق، وانتهى به الأمر خراج النظام المالي الأميركي، فقد تكون التداعيات على الاقتصاد التركي المترجم بالفعل هائلة، وبالمثل يمكن أن تكون الهزات السياسية الاقتصادية في تركيا نتيجة المحاكمة مدمرة لأردوغان، الذي حاول إلغاء اللوم على الأعداء السياسيين في المخطط بأكمله.

ومنذ أن بدأت القضية قبل أكثر من أربع سنوات سعى ترامب إلى حماية البنك من العقوبات المسلطة عليه بسبب دوره في مساعدة إيران، بما في ذلك إقالة اثنين من المدعين الفيدراليين ومطالبة كبار مسؤولي الحكومة بالضغط على وزارة العدل لإسقاط التهمة.

مصالح شخصية طوال الوقت، ظل هناك سؤال واحد مهم وهو لماذا يحاول ترامب، الذي اتخذت إدارته موقفاً متشدداً ضد طهران، بما في ذلك ما تصفه بحملة "الضغط الأقصى" لحقق اقتصادها، حماية أحد أكبر حلفاء إيران في التهرب من تلك العقوبات بالذات؟

ويبدو الجواب بسيطاً، فترامب لم يفهم أبداً التهم الموجهة إلى البنك أو علاقتها بإيران وأراد فقط أن يقدم خدمة لزميله القوي، أردوغان. وقال جون بولتون، مستشار الأمن القومي السابق "رغم إعلامه بسبب التحقيق مع بنك خلق، ما زلت غير متأكد من تقديره الكامل لانتهاك العقوبات الأميركية ضد إيران، ثم ارتكاب الاحتيال المالي من خلال الكذب بشأن الانتهاكات. لا أعتقد أن ترامب قد استوعب تماماً طبيعة التهم الأساسية". ويتعلق هذا النهج بافتتان ترامب بالقيادة الاستبدادية وأسلوبه الشخصي والمعاملات في مجال السياسة الخارجية. ويقول بولتون لمجلة "فورين بوليسي" "أعتقد أن ترامب قد أعجب بالطريقة التي يتصرف بها كل من الرئيس الصيني شي جين بينغ والرئيس الروسي فلاديمير بوتين وأردوغان في بلدانهم وهم بمنأى عن المحاسبة عليها".

ويبدأ المخطط الذي يقول المدعون إنه أكبر جهد للتهرب من العقوبات في التاريخ في أواخر 2012 بطلب من أردوغان، حينما كان رئيساً للوزراء، وفقاً لشهادة المتورط الرئيسي في المخطط، تاجر الذهب التركي رضا ضراب. وكانت الخطة أن تقوم إيران بنحويل صادراتها من النفط والغاز إلى ذهب يمكنها التحكم به، وهو ما زاد من صعوبة العقوبات الأميركية الحالية. وحتى بعد أن حذر مسؤولو العقوبات الأميركية بنك خلق

مطلع 2013 من التمادي في ارتكاب الجريمة، وجد مدير البنك وضرب طريقة للمضي قدماً في المخطط. وقال جون سميتش، المدير السابق لمكتب مراقبة الأصول الأجنبية التابع لوزارة الخزانة الأميركية، إن "هذه المزاعم غير مسبوقه إلى حد ما من حيث خطورة ونطاق الخداع والتهرب المزعوم". ورغم إغلاق السلطات التركية البنك، عاد إلى العمل بعد ذلك بفترة قصيرة. ووفقاً للأنشطة الاتهام الأميركية، دفع ضراب رشاشاً لضمان الإفراج عنه وعن زملائه المتهمين وتأمين إسقاط القضية في 2014 ثم ناشد بنك خلق إعادة تشغيل مخطط التهرب من العقوبات، كما أن أردوغان ورفاقه "أصدروا تعليمات لبنك خلق باستئناف المخطط، ووافق بنك خلق". واستمر المخطط حتى اعتقال ضراب في ميامي في 2016 وأغلق المخطط نهائياً، ومنذ ذلك الحين بدأت أنقرة تضغط على المسؤولين الأميركيين للتحلي عن القضية بدءاً من الاعتماد على نائب الرئيس آنذاك جو بايدن. وحاول أردوغان فيما بعد إقناع الرئيس باراك أوباما بالتدخل ولكن كليهما رفض ذلك. ومع تصيب ترامب في 2017 سافر رودي جولياني، مستشار البيت الأبيض ثم المحامي الشخصي للرئيس فيما بعد، ومايكل موكاسي، المدعي العام السابق في عهد جورج دبليو بوش، الذي بدأ تمثيل ضراب، إلى تركيا لمناقشة القضية مع أردوغان. وفي الشهر التالي تم فصل بريث بارارا، المدعي العام الأميركي للمنطقة الجنوبية من نيويورك الذي كان يشرف على القضية. وفي وقت لاحق من نفس العام حاول ترامب إقناع وزير الخارجية آنذاك، ريكس تيلرسون، بالضغط على وزارة العدل لإسقاط القضية ضد ضراب. وقال تيلرسون إنه رفض ذلك واعترض على جهود ترامب معتبراً أنها تدخل غير قانوني. وقال تيلرسون لمجلة "فورين بوليسي" إنه "لم يكن متأكدًا حقاً من أن ترامب فهم حجم قضية بنك خلق"، وحاول شرح خطورة قضية بنك خلق دون نجاح. وظل جولياني وموكاسي يضغطان على تيلرسون للتدخل في القضية، وكشف أنه قال لهم

مطلع 2013 من التمادي في ارتكاب الجريمة، وجد مدير البنك وضرب طريقة للمضي قدماً في المخطط. وقال جون سميتش، المدير السابق لمكتب مراقبة الأصول الأجنبية التابع لوزارة الخزانة الأميركية، إن "هذه المزاعم غير مسبوقه إلى حد ما من حيث خطورة ونطاق الخداع والتهرب المزعوم". ورغم إغلاق السلطات التركية البنك، عاد إلى العمل بعد ذلك بفترة قصيرة. ووفقاً للأنشطة الاتهام الأميركية، دفع ضراب رشاشاً لضمان الإفراج عنه وعن زملائه المتهمين وتأمين إسقاط القضية في 2014 ثم ناشد بنك خلق إعادة تشغيل مخطط التهرب من العقوبات، كما أن أردوغان ورفاقه "أصدروا تعليمات لبنك خلق باستئناف المخطط، ووافق بنك خلق". واستمر المخطط حتى اعتقال ضراب في ميامي في 2016 وأغلق المخطط نهائياً، ومنذ ذلك الحين بدأت أنقرة تضغط على المسؤولين الأميركيين للتحلي عن القضية بدءاً من الاعتماد على نائب الرئيس آنذاك جو بايدن. وحاول أردوغان فيما بعد إقناع الرئيس باراك أوباما بالتدخل ولكن كليهما رفض ذلك. ومع تصيب ترامب في 2017 سافر رودي جولياني، مستشار البيت الأبيض ثم المحامي الشخصي للرئيس فيما بعد، ومايكل موكاسي، المدعي العام السابق في عهد جورج دبليو بوش، الذي بدأ تمثيل ضراب، إلى تركيا لمناقشة القضية مع أردوغان. وفي الشهر التالي تم فصل بريث بارارا، المدعي العام الأميركي للمنطقة الجنوبية من نيويورك الذي كان يشرف على القضية. وفي وقت لاحق من نفس العام حاول ترامب إقناع وزير الخارجية آنذاك، ريكس تيلرسون، بالضغط على وزارة العدل لإسقاط القضية ضد ضراب. وقال تيلرسون إنه رفض ذلك واعترض على جهود ترامب معتبراً أنها تدخل غير قانوني. وقال تيلرسون لمجلة "فورين بوليسي" إنه "لم يكن متأكدًا حقاً من أن ترامب فهم حجم قضية بنك خلق"، وحاول شرح خطورة قضية بنك خلق دون نجاح. وظل جولياني وموكاسي يضغطان على تيلرسون للتدخل في القضية، وكشف أنه قال لهم